الخاتمة:

عرفت الدولة الجزائرية منذ الإستقلال وإلى غاية الفترة المعاصرة عدة دساتير، وأيضا تعديلات دستورية عديدة في مدة زمنية قصيرة، غير أن هذه التطورات التي عرفتها الدولة الجزائرية كانت نتيجة تظافر عدة عوامل وظروف مرت بها الجزائر.

إن مشروع تعديل الدستور لسنة 2016 حمل مستجدات جديدة في مجال الرقابة على دستورية القوانين جاءت لتدارك النقائص المؤثرة على عمل المجلس الدستوري، ويتجلى الأثر الكبير لتعديلات 2016 على الرقابة الدستورية في ضمان استقلالية أكبر للمجلس الدستوري الجزائري وإضفاء فعالية أكبر على عمل المجلس الدستوري وهذا ما نثمنه بدورنا حيث أن التعديل الأخير يأتي لمواكبة التطورات وانسجاما مع المبادئ الدستورية الراسخة الرامية إلى بناء دولة القانون وإرساء الديمقراطية، غير أن التعديل الدستوري في النهاية هو عمل بشري ولا يخل من النقائص وفي إطار الرقابة على دستورية القوانين هناك مسائل تحتاج لإعادة النظر فيها ومنها مسألة محدودية الجهات المخطرة للمجلس الدستوري.